

أثر الاستثمار المحلي في التنمية المستدامة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) مصر أنموذجًا

الباحثة: سندس محمود علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
loay.ali383@gmail.com

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإداره والاقتصاد
جامعة تكريت
abidalhamad@yahoo.com

المستخلص:

ان دعم الاستثمار من أهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية في كافة البلدان في المدى المتوسط والطويل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي وإيجاد فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة. ويهدف هذا البحث إلى معرفة الدور الذي يمكن للاستثمار المحلي أن يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة في مصر للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي لمعرفة العلاقة بين الاستثمار المحلي والتنمية المستدامة ، وتوصلت الدراسة إلى إن زيادة الاستثمار المحلي في مصر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، فإنه سوف يساهم في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣,٠٢٠) دولار، وزيادة العمر المتوقع عند الولادة بمقدار (٩,١١٠) سنة، وزيادة التعليم المتماثل بمتوسط سنوات الدراسة بمقدار (٨,٢٧٠) سنة، مما يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة هذا المؤشر في التنمية المستدامة لجمهورية مصر بنفس المقدار. وتوصل البحث إلى أن الاستثمار المحلي في مصر هو متغير اقتصادي له تأثير كبير و مباشر في التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وال عمر المتوقع عند الولادة ومعدلات متوسط العمر الدراسي مما يجعله يدخل من ضمن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في التنمية المستدامة. واقتراح البحث إلى ضرورة توافر الإرادة السياسية لدى معظم البلدان العربية في إقامة اتحاد عربي، وضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني ووجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية تسهل تحرك رأس المال في البلدان العربية، ودعم القطاع الصناعي والزراعي لقليل البطالة وتشجيع الصناعات الإنتاجية والتحويلية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي، التنمية المستدامة

Impact of Local Investment in Sustainable Development for the Period (2000-2016) Egypt is a model

Prof. Dr. Abdul Razak Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Sondos Mahmood Ali
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

Supporting investment is one of the most important pillars of development plans in all countries in them medium and long term to achieve sustainable development by raising the rates of GDP growth, creating jobs and modernized technical modeling. This study is aimed at knew the role that the domestic investment can be to achieve

sustainable development in Egypt for (2000-2016) through the use of standard analysis tools to see the relationship between local investment and sustainable development. The study concluded that the increasing domestic investment Egypt in one unit with the stability of other factors win increase in GDP per capita by \$ 3.020 Dollar, increase the life expectancy at birth by 9.110 years. As well as increase the average education by 8.270 years. Thus increasing the contribution of this indicator to the sustainable development of the Republic of Egypt In the same amount. The research found that domestic investment in Egypt is an economic variable that has a direct and significant impact on changes in per capita GDP, life expectancy at birth and average life expectancy, which makes it one of the economic and social variables that affect sustainable development. The study suggested the necessity of the political will of most Arab Union and the necessity of achieving economic and security stability and the existence of local economic regulations and laws that facilitate the capital movement in the Arab countries, and supporting the industrial and agricultural sector to reduce unemployment and encourage manufacturing in industries.

Keywords: Domestic Investment, Sustainable Development.

المقدمة

يعد الاستثمار المحرك الأساسي لكل الفعاليات الاقتصادية وقد تناول كثير من الباحثين تأثيرات الاستثمار المختلفة، كزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق الأرباح للمشروعات الإنتاجية لذا يعد دعم الاستثمار من أهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية في كافة البلدان، يمثل الاستثمار ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بما ينسجم ومصالح الدولة ويحقق له الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. لذا قد بدا الاهتمام المشترك للبلدان العربية بتنمية الاستثمار منذ فترة السبعينيات، ولكن على الرغم من وجود هذه الإمكانيات، فإن البلدان العربية تواجه مجموعة تحديات تنموية تعيق نهوضها كالاختلالات الهيكلية والنقص في المياه والفجوة الغذائية وإدارة احتياطي النفط وأسعاره وإنتاجه، ومواجهة المديونية الخارجية ، لذلك عليها رفع وتأثير التنمية وتسريع معدلات النمو وتنوع الاقتصاد وذلك عبر تشجيع الاستثمار سواء كان محلياً أم أجنبياً عاماً أم خاصاً لذا قامت أغلب البلدان العربية بتطوير نظمها، الاستثماري وتحسين بيئه الاعمال لاستقطاب أكثر من الاستثمارات، وتحسين المناخ الاستثماري العربي وإلغاء القيود فيما بينها ضمن محاولات البلدان العربية تحسين مناخها الاستثماري ومحاولتها لإصلاح نظامها فكما كان المناخ الاستثماري أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الخارجية ومنها العربية على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى .

أهمية البحث: يعد الاستثمار أهم ركيزة في تحقيق التنمية الاقتصادية فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير وما ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات التنمية المستدامة .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في عدم توفر الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، إذ تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار إذ يكون مستوى الدخل الحقيقي عادة منخفضاً مما يشكل حجر عثرة أمام زيادة المدخرات في البلدان الفقيرة الذي يسبب هبوط في

مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره إلى فلة الاستثمار ومن ثم عجز في رأس المال المتاح لبدا دوره الإنتاج.

هدف البحث: يهدف البحث إلى اختبار مدى تأثير الاستثمار المحلي على التنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) والتعرف على واقع الاستثمارات المحلية للبلدان العربية وأهم العوائق التي تقف أمام تقدمه.

فرضية البحث: بيان أثر الاستثمار المحلي في التنمية المستدامة من خلالأخذ مؤشرات الاستثمار والتنمية في مصر.

منهجية البحث: لغرض هدف وفرضية البحث تم اعتماد المنهج الوصفي للإطار المفاهيمي للاستثمار المحلي والتنمية المستدامة، كما استخدام المنهج التحليلي للعلاقة بين الاستثمار المحلي والتنمية المستدامة، وكذلك تم استخدام أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر الاستثمار المحلي في التنمية المستدامة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة أما المبحث الثاني فتناول تحليل واقع الاستثمار المحلي والتنمية المستدامة في مصر لمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) في حين خصص المبحث الثالث القياس لإثر الاستثمار المحلي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في (مصر).

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وآداته

أصبحت أغلب البلدان دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة ضرورية للنمو الاقتصادي وإدارة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يتحققه من زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات هو المفتاح الأساسي والوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه واحداً من أبرز محركات النمو الاقتصادي.

أولاً. مفهوم الاستثمار:

الاستثمار في اللغة مصدر استثمر يَسْتَثِمُ وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار وأصله من الثمر ويقال: ثَمَرُ (فتح الميم) ثَمَرُ الشَّجَرِ أي ظَهَرَ ثَمَرٌ أي خَرَجَ من الشَّجَرَة وزادت على أصلها فهو حملها ونتائجها الذي خَرَجَ منها وزاد عليها وانفصل منها ولم ينفصلاً، وأنْثَرَ الشَّيءَ أي أتى نتْجَهُ وَأَنْثَرَ مَالَهُ (بضم اللام) أي كُثُرَ، ويقال استثمرَ المال وَثَمَرَهُ (بتضليل الميم) أي استخدامه في الإنتاج، وكما يراد به الزيادة والنماء، وهذا قد يكون بواسطة التجارة أو بواسطة الزراعة أو بواسطة الصناعة أو بغير ذلك (علوان، ٢٠٠٩: ٢٩).

الاستثمار وفقاً للمفهوم الاقتصادي "هو التوظيف المنتج لرأس المال نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات توظيف من خلال توجيه المدخرات وإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته "أو" هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك بهدف زيادة الإنتاج مما يجعله يحقق إضافات حقيقة في العمليات الإنتاجية (آل شبيب، ٢٠٠٩: ١٧).

يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر على أنه " إجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، ويضاف إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات.

في حالة تكوين رأس المال هناك قرارات مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار (حسين وعبادي، ٢٠١٣: ٤٣١).
ثانياً. أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثلاً إنشاء مستشفى عام أو جامعة أو مدرسة... الخ) وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

- ويمكن تلخيص أهم أهداف المستثمرين من الاستثمار بما يلي (حدان، ٢٠٠٩: ١٦):
١. تحقيق عائد مرض، لمشروع الاستثمار يساعد المستثمر في تحقيق الربح.
 ٢. المحافظة على قيمة الأصول الحقيقة، أي المحافظة على المشروع المستثمر وعلى قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، وحتى تتم المحافظة على قيمة رأس المال لابد من اختيار البديل الاستثماري المقترن الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجةً من المخاطر.
 ٣. الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (الربح او الدخل) من الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله مهما يكن نوع الاستثمار دون ان يكون هدفه تحقيق الربح او العائد وبذلك فإن المحافظة على قيمة الموجودات التي عندها يسعى المستثمر الى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمه موجوداته (ثرؤته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلباتها فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي إلى تكوين الثروة وتنميتها في المستقبل.
 ٤. يجب على المستثمر وضع وتطوير خطة مالية شاملة لأن عملية استثمار الأموال في أصول مختلفة تعتبر جزءاً من قرار مالي شامل وخطة يكون على المستثمر عملها، لأن مثل هذه الخطوة ستكون هي الأساس التي تترجم من خلالها سلامة رأس المال، أن اول عنصر يجب أن يأخذه المستثمر بعين الاعتبار هو حجم المخاطرة التي يمكن أن يكون مستعداً لقبولها (الدوري، ٢٠١٠: ٢٦-٢٩).
- ثالثاً. محددات الاستثمار المحلي:**

يمثل الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعد الأساس لأي تقدم اقتصادي.

- يتحدد الاستثمار المحلي بمجموعة من العوامل هي كالتالي (عبد العظيم، ٢٠٠٧: ١٥):
١. محددات حقيقة: تتمثل بالعوامل التي تؤثر على فاعلية الاستثمار مثل ارتفاع معدلات البطالة وتقلبات النمو الاقتصادي وال الصادرات ومعدلات الادخار المحلي.
 ٢. محددات مالية: تتمثل بتقلبات أسعار الصرف وتصاعد حجم المديونية الخارجية.
 ٣. محددات تتعلق بالأسواق المباشرة: التي تؤثر بالاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر تتمثل بعدد الشركات المحلية والأجنبية والأسهم والسنادات وسرعة دوران الأسهم.
 ٤. محددات تتعلق بتقنيات أو ترشيد الائتمان المحلي، ومدى توفر النقد الأجنبي سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار العام وعدم الاستقرار الاقتصادي وتأثير عبء الدين الخارجي.

رابعاً. ماهية التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور البلدان المستقلة حديثاً التي كانت عبارة عن مستعمرات، إذ مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية البشرية

المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية لحقوق البشر وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الجبوري، ٢٠١٧: ١٧).

كما يلاحظ أن أغلبية الكتابات تزكي تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة "بريتلاند" عرفت هذه اللجنة التنمية المستدامة (PNUD) على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (بدران، ٢٠١٤: ٢٠).

وإن لمفهوم التنمية المستدامة اصولاً تاريخية مرت بمجموعة من المراحل ومن بينها: (الشمرى والزبيدي، ٢٠١٦: ٤٧)

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة حصلت دراسة التناقض المتولد عن التراكم في الثروات وكذلك ضرورة دخال التكلفة الاجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية.

المرحلة الثانية: تركز على أهم ما يحدث من عملية افساد بيئي وتبذير في استخدام الموارد البيئية.

المرحلة الثالثة: تحظى هذه المرحلة من مراحل التنمية المستدامة باهتمام المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية التي تسعى من خلال التركيز على استراتيجية اقتصادية إدارية تتضمن منظوراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً قوامة التنمية المستدامة.

المرحلة الرابعة: تهتم هذه المرحلة بالتقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة لأن البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار المحلي والتنمية المستدامة في مصر للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

أولاً. تحليل واقع الاستثمار المحلي في مصر:

١. الادخار المحلي في مصر للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦): يتضح من الجدول (١) أن الادخار المحلي سجل (١٢٩١٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم ارتفع ليسجل (١٣٠١٩) مليون دولار عام ٢٠٠١، وبعدها انخفض ليسجل (١١٩٨٧) عام ٢٠٠٢، واستمر في الانخفاض إذ سجل (١١٨٥٧) مليون دولار عام ٢٠٠٣ وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وبعدها ارتفع إذ سجل (١٢٢٨٢) مليون دولار عام ٢٠٠٤ واستمر في الارتفاع حتى سجل أعلى قيمة (٣١٢٢٠) عام ٢٠١٠.

٢. الصادرات والواردات في مصر للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦): يتضح من الجدول (١) أن الصادرات سجلت (١٥٥٩٩) مليون دولار عام ٢٠٠٠ وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وارتفعت إذ سجلت (٢٩٢٦١) مليون دولار عام ٢٠٠٥ واستمرت في الارتفاع حتى وصلت أعلى قيمة إذ سجلت (٥٦٢٩٦) مليون دولار عام ٢٠٠٨، كما يتضح أيضاً أن الواردات سجلت (٢٤٦٤٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ وانخفضت بنسبة قليلة إذ سجلت (٢٤٣٦٩) مليون دولار عام ٢٠٠١ وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وارتفعت إلى (٢٥٧١٦) مليون دولار عام ٢٠٠٢، واستمرت في الارتفاع إذ سجلت (٧٣٢١٣) مليون دولار عام ٢٠٠٨ وهي أعلى قيمة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦). كما يتضح أيضاً أن الواردات سجلت (٢٤٦٤٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ وانخفضت بنسبة قليلة إذ سجلت (٢٤٣٦٩) مليون دولار عام ٢٠٠١ وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وارتفعت إلى (٢٥٧١٦) مليون دولار عام ٢٠٠٢، واستمرت في الارتفاع إذ سجلت (٧٣٢١٣) مليون دولار عام ٢٠٠٨ وهي أعلى قيمة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦).

٣. الاستثمار المحلي في مصر للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠): يلاحظ من الجدول (١) أن الاستثمار المحلي سجل (٢٣٩٩٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ وانخفض إذ سجل أدنى قيمة (٢٣٢٧٤) مليون دولار عام ٢٠٠٣ وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) وبعدها ارتفع إذ سجل أعلى قيمة (٤٩٥٢٢) عام ٢٠١٦، يعود هذا التراجع إلى عدة عوامل كالاضطرابات السياسية والأمنية وتأثيرها على مناخ الاستثمار في مصر، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أهمها تراجع إيرادات السياحة والصناعات التحويلية والزراعة والنفط، وتراجع الصادرات، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج (المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي).

الجدول (١) الأدخار المحلي والصادرات والواردات والاستثمار المحلي في مصر (٢٠١٦-٢٠٠٠)
(مليون دولار)

السنوات	الادخار المحلي مليون دولار	النحو السنوي %	الاستثمار المحلي مليون دولار	النحو السنوي %	الواردات مليون دولار	النحو السنوي %	الصادرات مليون دولار	النحو السنوي %	الادخار المحلي مليون دولار	النحو السنوي %
2000	12916		23990		24646		15599		---	
2001	13091	-2.18	23466	-1.123	24369	3.288	16112	1.35	12916	2000
2002	11987	5.5	24757	5.527	25716	5.765	17041	-8.43	13091	2001
2003	11857	-5.99	23274	1.154	26013	13.819	19396	-1.08	11987	2002
2004	12282	4.67	24361	15.403	30020	25.18	24280	3.58	11857	2003
2005	14089	9.71	26728	23.617	37110	20.514	29261	14.71	12282	2004
2006	18392	13.78	30413	23.195	45718	21.28	35488	30.54	14089	2005
2007	21232	23.08	37434	26.731	57939	23.467	43816	15.44	18392	2006
2008	27345	15.56	43260	26.362	73213	28.482	56296	28.79	21232	2007
2009	23717	-8.45	39604	-18.534	59643	-14.642	48053	-13.26	27345	2008
2010	31220	7.77	42685	-2.426	58196	-2.751	46731	31.63	23717	2009
2011	30638	-1.53	42028	8.064	62889	0.579	47002	-1.86	31220	2010
2012	22654	4.72	44012	10.677	69604	-2.557	45800	-26.05	30638	2011
2013	22725	-8.42	40306	0.59	70015	4.517	47869	0.31	22654	2012
2014	15921	1.71	40995	0.097	70083	-10.942	42631	-29.94	22725	2013
2015	19331	8.6	44521	0.609	70510	-0.623	42365	21.41	15921	2014
2016	19427	11.23	49522	-1.89	69177	-14.528	36210	0.49	19331	2015

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، (<http://databank.albankaldawli.org/data>)

ثانياً. تحليل واقع التنمية المستدامة في مصر للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

١. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

يتضح من الجدول (١) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل (١٩٥٠) دولاراً في أول المدة وهي أقل قيمة تم تسجيلها للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) ثم ارتفع إذ سجل (١٩٨٢) دولاراً عام ٢٠٠١، واستمر بالارتفاع إذ سجل (٢٦٠٢) عام ٢٠١٠، وانخفض بعدها ليسجل (٢٥٩٣) ألف دولار عام ٢٠١١، وأن سبب الانخفاض هو زيادة النمو السنوي للسكان، وبلغت أعلى قيمة وصل لها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٢٧٢٥) عام ٢٠١٦.

٢. يتضح من الجدول (١) أن عدد السكان الإجمالي بلغ (٦٩٩٠٥٩٨٨) نسمة في أول المدة وارتفع بعدها إذ سجل (٨٤١٠٧٦٠٦) نسمة عام ٢٠١٠، واستمر في الارتفاع إذ سجل (٩٥٦٨٨٦٨١) نسمة عام ٢٠١٦، وهي أعلى قيمة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، كما يتضح أن عدد سكان المناطق الحضرية أقل من عدد سكان المناطق الريفية إذ بلغ عدد سكان المناطق الحضرية (٢٩٩١٧٦٦٥) نسمة عام ٢٠٠٠، وارتفع العدد إلى (٣٦١٨٢٢٥١) نسمة عام ٢٠١٠، واستمر في الارتفاع إذ سجل (٤١٣٥٨٥٦١) عام ٢٠١٦، وهي أعلى قيمة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، في حين يتضح أن عدد السكان في المناطق الريفية سجل (٣٩٩٨٨٣٢٢) نسمة أول المدة، وارتفع إذ سجل (٤٧٩٢٥٣٥٥) نسمة عام ٢٠١٠، واستمر في الارتفاع حتى وصل (٥٤٣٣٠١٢٠) نسمة عام ٢٠١٦، وهي أعلى قيمة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠).
٣. كما يتضح من الجدول (١) أن العمر المتوقع عند الولادة سجل (٦٨,٦١٣) سنة في عام ٢٠٠٠، وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، ثم أرتفع إذ سجل (٧٠,٣٥٧) سنة عام ٢٠١٠، واستمر في الارتفاع حتى وصل أعلى قيمة له عام ٢٠١٦ إذ سجل (٧١,٤٨٤) سنة.
٤. وأن مؤشر متوسط سنوات الدراسة سجل (٤,٨) سنة في عام ٢٠٠٠ وهي أدنى قيمة للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، ثم أرتفع إذ سجل (٦,٥) سنة عام ٢٠١٠، واستمر في الارتفاع إذ سجل (٧,٢) سنة في عام ٢٠١٦ وهي أعلى قيمة تم تسجيلها للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠).
- الجدول (٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعداد السكان الإجمالي والمناطق الحضرية والريفية والعمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة في مصر للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

السنوات السنوية %	متوسط سنوات الدراسة %	النمو السنوي %	العمر المتوقع عند الولادة %	النمو السنوي %	المناطق الريفية مليون نسمة	النمو السنوي %	المناطق الحضرية مليون نسمة	النمو السنوي %	عدد السكان الإجمالي مليون نسمة	النمو السنوي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولاراً	السنة
---	4.8		68.613	---	39988323	---	29917665	---	69905988	---	1950	2000
2.08	4.9	0.28	68.807	1.807	40711183	1.999	30515757	1.889	71226940	1.641	1982	2001
4.08	5.1	0.23	68.972	1.831	41456943	2.023	31133175	1.913	72590118	0.403	1990	2002
3.92	5.3	0.22	69.127	1.835	42217796	2.026	31764146	1.917	73981942	1.256	2015	2003
1.88	5.4	0.22	69.282	1.81	42982005	2.001	32399894	1.892	75381899	2.183	2059	2004
3.7	5.6	0.23	69.444	1.77	43742815	1.961	33035334	1.852	76778149	2.574	2112	2005
3.57	5.8	0.25	69.618	1.716	44493602	1.907	33665446	1.798	78159048	4.971	2217	2006
3.44	6	0.25	69.797	1.754	45274196	1.775	34263057	1.763	79537253	5.232	2333	2007
3.33	6.2	0.26	69.98	1.816	46096759	1.733	34857122	1.781	80953881	5.272	2456	2008
3.22	6.4	0.26	70.167	1.9	46972902	1.821	35492120	1.866	82465022	2.768	2524	2009
1.56	6.5	0.27	70.357	2.027	47925355	1.944	36182251	1.991	84107606	3.090	2602	2010
3.07	6.7	0.27	70.55	2.162	48961610	2.083	36935951	2.128	85897561	-0.345	2593	2011
1.49	6.8	0.27	70.742	2.226	50051801	2.234	37761456	2.23	87813257	0	2593	2012
1.47	6.9	0.26	70.933	2.229	51167785	2.325	38639648	2.27	89807433	-0.077	2591	2013
1.44	7	0.26	71.12	2.153	52269812	2.337	39542754	2.232	91812566	0.656	2608	2014
1.42	7.1	0.25	71.304	2.022	53326958	2.297	40451214	2.14	93778172	2.185	2665	2015
1.4	7.2	0.25	71.484	1.881	54330120	2.243	41358561	2.037	95688681	2.251	2725	2016

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، (<http://databank.albankaldawli.org/data>)

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار المحلي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة لدولة مصر

توصيف متغيرات واختبارات الدراسة: تتكون متغيرات الدراسة من:

١. المتغيرات التابعة (Y).

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y1).

- مؤشر الصحة (Y2) (العمر المتوقع عند الولادة).

- مؤشر التعليم (Y3) (متوسط سنوات الدراسة).

٢. المتغير المستقل الاستثمار المحلي (X).

الجدول (٣) متغيرات الدراسة

مصر					
مؤشر التعليم %	مؤشر الصحة %	نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي ألف دولار	الاستثمار المحلي ألف دولار		السنوات
Y3	Y2	Y1	X		
68.613	68.613	1950	23990	2000	
68.807	68.807	1982	23466	2001	
68.972	68.972	1990	24757	2002	
69.127	69.127	2015	23274	2003	
69.282	69.282	2059	24361	2004	
69.444	69.444	2112	26728	2005	
69.618	69.618	2217	30413	2006	
69.797	69.797	2333	37434	2007	
69.98	69.98	2456	43260	2008	
70.167	70.167	2524	39604	2009	
70.357	70.357	2602	42685	2010	
70.55	70.55	2593	42028	2011	
70.742	70.742	2593	44012	2012	
70.933	70.933	2591	40306	2013	
71.12	71.12	2608	40995	2014	
71.304	71.304	2665	44521	2015	
71.484	71.484	2725	49522	2016	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، (<http://databank.albankaldawli.org>)

أولاً. معادلة الانحدار الخطي المتعدد:
يمكن كتابة المعادلة بالشكل الآتي

$$Y = Bo + B1X1 + B2X2 + \dots + BnXn + e$$

Bo: الحد الثابت للدالة أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور العمودي المتمثل لكل نموذج قياسي تم بنائه والمتمثل بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الصحة ومؤشر التعليم.

Bi: معاملات الانحدار الجزئية أو الميل الجزئية.
e: الخطأ الشوائي وهو الفرق بين القيمة الحقيقية $L(y)$ والقيمة التقديرية $L(y)$ ويعرف بالبواقي وقانونه العام:

$$e = y - y^{\wedge}$$

إن قيمة (Bo) تمثل قيمة (y) عندما تكون قيمة $(X1)$ و $(X2) = 0$

١. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

نتائج اختبار تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: من خلال استعمال البيانات الاحصائية المتوفرة في جداول الفصل الثاني وادخالها في برنامج (EViews9) للاختبارات الاحصائية وتبني المنهج العادي لتلك البيانات وتمثيل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر متغيراً تابعاً والاستثمار المحلي متغيراً مستقلاً تم الحصول على معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$Y = 1287.292 + 3.020X1 \quad \dots \dots \dots (1)$$

الجدول (٤) معايير جودة النموذج القياسي

المعنوية	القيمة	معايير جودة النموذج
-----	0.95	Adjusted R-squared
0.00	20.97270	t-Bo
0.00	17.92611	t-x1
0.000	321.345	F

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي.

إن ما جاءت به النتائج في الجدول (٤) فإن قيمة (F) كانت (321.345) عند مستوى معنوية (0.05)، وكان $sig=0.000$ وهذا يدل على أن درجة المعنوية عالية جداً أكثر من (0.01) فضلاً عن قيمته العالمية مما يجعل النموذج كفؤًّا ويمكن الاعتماد عليه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل فيما يخص زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من خلال زيادة الاستثمار المحلي الامر الذي يزيد من ارتفاع معدلات التنمية المستدامة.

٢. مؤشر الصحة

نتائج اختبار تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمؤشر الصحة: من خلال استعمال البيانات الاحصائية المتوفرة وادخالها في برنامج (EViews9) للاختبارات الاحصائية وتبني المنهج العادي لتلك البيانات وتمثيل مؤشر الصحة كمتغير تابع والاستثمار المحلي في مصر متغيراً مستقلاً تم الحصول على معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$Y = 66.796 + 9.110X1 \quad \dots \dots \dots (2)$$

الجدول (٥) معايير جودة النموذج القياسي

المعنوية	القيمة	معايير جودة التموزج
-----	0.84	Adjusted R-squared
0.00	182.515	t-Bo
0.00	3.511	t-x1
0.00	82.380	F

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي.

إن ما جاءت به النتائج في الجدول (٥) فإن قيمة (F) كانت (82.380) عند مستوى معنوية (0.05)، وكان $\text{sig}=0.000$ وهذا يدل على أن درجة المعنوية عالية جداً أكثر من (0.01) فضلاً عن قيمته العالية مما يجعل النموذج كفؤًّا ويمكن الاعتماد عليه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل فيما يخص زيادة معدلات العمر المتوقع عند الولادة في مصر من خلال زيادة الاستثمار المحلي الأمر الذي يزيد من ارتفاع معدلات التنمية المستدامة.

٣. مؤشر التعليم

نتائج اختبار تقدير معادلة الانحدار الخطى البسيط لمؤشر التعليم: من خلال استعمال البيانات الاحصائية المتوفرة وادخلها في برنامج (EViews9) للاختبارات الاحصائية وتبني المنهج العادى لتلك البيانات وتمثيل مؤشر متوسط سنوات الدراسة كمتغير تابع والاستثمار المحلي في مصر متغيراً مستقلاً تم الحصول على معادلة الانحدار الخطى البسيط الآتية:

$$Y = 3.174 + 8.270X_1 \dots \dots \dots (3)$$

الجدول (٦) معايير جودة النموذج القياسي

المعنوية	القيمة	معايير جودة النموذج
-----	0.88	Adjusted R-squared
0.00	11.463	t-Bo
0.00	10.891	t-x1
0.000	118.621	F

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي.

إن ما جاءت به النتائج في الجدول (٦) فإن قيمة (F) كانت (118.621) عند مستوى معنوية (0.05)، وكان $\text{sig}=0.000$ وهذا يدل على أن درجة المعنوية عالية جداً أكثر من (0.01) فضلاً عن قيمته العالية مما يجعل النموذج كفؤًّا ويمكن الاعتماد عليه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل فيما يخص زيادة معدلات متوسط العمر الدراسي في مصر من خلال زيادة الاستثمار المحلي الامر الذي يزيد من ارتفاع معدلات التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والمقررات

الاستنتاجات:

١. إن الاستثمار المحلي في مصر سجل أعلى قيمة للنمو السنوي عام (٢٠٠٧) خلال مدة الدراسة إذ بلغ معدل النمو السنوي في مصر (٢٣,٠٨٪) نمو سنوي.
 ٢. أظهرت نتائج النماذج القياسية أنها تتفق مع النظرية الاقتصادية وان النماذج القياسية لدوله مصر كانت سليمة من حيث الاختبارات الإحصائية وإن أفضل النماذج القياسية نموذج مصر من حيث عامل التقسيير وأختبار التباين وعنصر الكفاءة.

٣. إن التنمية المستدامة أهمية كبيرة لارتباطها بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة العالمية، وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.
٤. غياب ثقة المستثمرين العرب بالمناخ الاستثماري وعدم ثقفهم بالأوضاع السائدة وهذا ما تسبب في هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وتفضيلها للاستثمارات الأجنبية واقتصر الاستثمار المحلي على الاستثمارات الشكلية والوقتية التي ليس لها تأثير كبير في تقدم الاقتصاد العربي وتطوره

المقترحات:

١. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلدان العربية لأنه يؤثر بشكل مباشر في المتغيرات الاقتصادية كافة من حيث معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسن القوانين والتشريعات واجراء الإصلاحات لمواكبة التطورات والدخول في الأسواق العالمية.
٢. حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعات المحلية من خلال فرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة من الأسواق الخارجية وتنظيم العمليات بين الدول وحركة الأموال والاستثمارات المحلية لكل دولة من أجل تحقيق نمو اقتصادي ونمو حقيقي في مستوى المعيشة للمواطن وهو الهدف الأساسي.
٣. ان متطلبات التنمية المستدامة تعتمد على التخطيط السليم للمستقبل من خلال إعطاء أهمية للجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
٤. تشجيع الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي والزراعي من خلال تهيئة المناخ المناسب من قبل الحكومات العربية والتوجه نحو تشغيل اليد العاملة لكونها تساهم في خفض معدل البطالة والعمل على إعادة بناء رأس المال الثابت للقطاع الصناعي من خلال زيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

المصادر:

أولاً. الكتب:

١. الزين، منصور محمد، ٢٠١٢، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الرأية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٢. الدوري، مؤيد الرحمن، ٢٠١٠، **إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. الشبيب، دريد كامل، ٢٠٠٩، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٤. الشمري، هاشم مرزوق علي، وآخرون، ٢٠١٦، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. علون، قاسم نايف، ٢٠٠٩، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٦. حربان، طاهر حيدر، ٢٠٠٩، **اسسیات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثانياً. الرسائل والأطروح:

١. الجبوري، خلون عبد الله خلف، ٢٠١٧، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في بلدان النمور الآسيوية (سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا) للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت.
٢. بدران، احمد جابر، ٢٠١٤، التنمية الاقتصادية والتربية المستدامة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الرياضي مقدمة إلى مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر.

ثالثاً. البحوث والدراسات والمقالات:

١. الحجار، بسام، المناخ الاستثماري في لبنان: واقع وآفاق: (<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>)
٢. حسين، رحيم، عبادي، محمد، ٢٠١٣، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٩)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٤٠، العدد ٢، الجزائر.

رابعاً. التقارير المحلية والدولية والنشرات والمؤتمرات والندوات:

١. علام، محمد عبد الهادي، ٢٠١٥، الاستثمار المحلي والاجنبي وتقرير الاستثمار العالمي، العدد ٤٧٠٠٥، الاهرام، مصر: (www.ahram.org.eg).

خامساً. شبكة المعلومات العالمية والعربية والأجنبية (الانترنت):

١. بيانات البنك الدولي: (<http://databank.albankaldawli.org/data>)